

البحري للنفط

شهد هذا العام إتمام 340 رحلة بحرية، مما مكن من نقل 1.91 مليون برميل من النفط الخام يومياً عبر المسارات العالمية



صافي نقاط الترويج
بـ 9.9 نقطة من 10



حمولة ساكنة تبلغ
11.8 مليون طن



تم تنسيقها بعناية لتتماشى مع توقعات الرحلات، فضلاً عن تحسين مستوى الاستفادة من الأسطول. كما واصلت البحرية للنفط خدمة عملائها وتلبية احتياجاتهم في الوقت المناسب وبطريقة آمنة وموثوقة، إذ حققت في عام 2023م صافي نقاط ترويج استثنائية بلغت 9.9 نقاط من أصل 10 للعمليات، وهو تحسنٌ مثيرٌ للإعجاب مقارنةً بالعام السابق، كما شهد استبيان المدراء التنفيذيين كذلك تحسناً في النتائج، إذ حققت الشركة فيه 9.2 نقاط من أصل 10. وتعد هذه النتائج شاهداً على الجهود المتواصلة التي تبذلها البحرية للنفط للمحافظة على تقديم عمليات عالية الجودة، وتلبية توقعات العملاء، وتوسيع قاعدة عملائها.

وقد حققت البحرية للنفط كذلك معالم وإنجازات تشغيلية مهمة أبرزت مكانتنا في سوق الشحن العالمي، إذ شهد هذا العام إتمام 340 رحلةً مكّنت من نقل 1.91 مليون برميل من النفط الخام يومياً عبر جميع المسارات العالمية. ومن الجدير بالذكر أن الرحلات التي تسيرها الشركة من الخليج العربي إلى الخليج الأمريكي إلى جانب مثلث خطوط النقل البحري الأخرى تسهم بصورة كبيرة في تعزيز الميزة التنافسية لشركة البحرية، وتحسّن من مستويات الاستفادة من الأسطول، وتوفر إضافةً قيّمةً للسوق في مسار الخليج العربي - الصين (TD3C).

وقد رجّحت كفة سوق الخليج العربي بصورة أساسية من حيث تقسيم الرحلات وتوزيعها، إذ استأثرت بما يقرب من 70% من إجمالي الشحنات، في حين توزعت الشحنات الأخرى على محطات التصدير العالمية الرئيسية لناقلات النفط الخام العملاقة، وهو ما يبرز مدى سعة الرقعة التشغيلية العالمية لشركة البحرية للنفط وتنوع قاعدة عملائها.

كما شهد العام الماضي العديد من الظروف السوقية التي كان لها أثرٌ مباشرٌ على عمليات البحرية للنفط، ومن ذلك تخفيض الإنتاج الذي انتجته تحالف "أوبك بلس" خلال العام، إلى جانب التخفيض الأحادي للإنتاج من جانب عدد من كبار المنتجين، من بينهم المملكة العربية السعودية وروسيا، وكان مما ترتب على ذلك أن شهد عام 2023م انخفاضاً في حجم شحنات الخليج العربي خلال النصف الثاني من العام. يُضاف إلى هذا ما حدث من تحوّلات في تدفقات النفط الخام، وزيادة الطلب الطّبي للناقلات الصغيرة (من فئتي أفراماكس / سويس ماكس)، وهو ما ألقى بآثاره على حركة سوق ناقلات النفط العملاقة بصفة عامة.

ورغم ذلك، فقد نجحت البحرية للنفط في تجاوز الآثار التي خلفتها الأحداث الجيوسياسية، وتخفيضات الإنتاج التي فرضتها "أوبك بلس"، وحققت نتائج مالية قوية. وكان للنهج الاستباقي الذي اتبعته الشركة أكبر الأثر في تخفيف آثار التقلبات السوقية وتداعياتها، وقد اتضح ذلك جلياً في ممارسات الجدولة الواسعة التي

تتميز شركة البحرية للنفط بأنها أحد ملاك ومشغلي ناقلات النفط الخام العملاقة الرائدة في العالم. وقد كان أسطول الشركة حتى 31 ديسمبر، 2023 يتكون من 38 ناقلةً بحمولة ساكنة تبلغ 11.8 مليون طن، وهو ما يمثل حوالي 4% من السعة العالمية، ويمكن البحرية من المحافظة على الموقع المتميز الذي تحتله ضمن أكبر 5 ملاك للناقلات في العالم.

التطورات في عام 2023م

عززت شركة البحرية للنفط التزامها بالتميز من خلال مواصلة التركيز على استبدال سفنها القديمة بأخرى حديثة، حيث أدخلت إلى الخدمة ناقلتين جديدتين حديثتين مستوفيتين لأفضل المعايير البيئية المعتمدة، لإحلالهما محل السفن القديمة التي تم إخراجها من الخدمة خلال العام السابق، مما يعزز الأداء التشغيلي والكفاءة العامة للأسطول. علاوةً على ذلك، واتساقاً مع الهدف الاستراتيجي العام الذي تسعى إليه البحرية والممثل في المحافظة على أسطول حديث ذي قدرات تنافسية عالية، استفادت البحرية من الارتفاع السوقي لقيمة الأصول القديمة، فعملت على اتباع استراتيجية مكنتها من بيع ناقلتي نفط عملاقتين وثلاث ناقلات من فئة "MR". وقد أدى ذلك إلى خفض متوسط عمر أسطول الشركة بواقع 1.5 سنة تقريباً، كما أسهم في تقليل إجمالي الانبعاثات الناتجة عن أسطول الشركة، وهو ما يضمن استدامة قدرة البحرية على تقديم خدمات عالية الجودة لقاعدة عملائها العالمية.

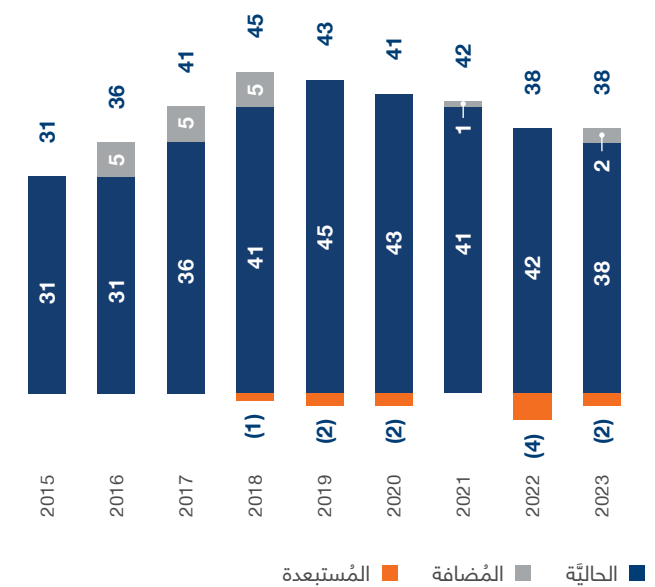
وفضلاً عن ذلك، فقد زدنا أربع ناقلات نفط عملاقة بأنظمة تنظيف غاز العادم، مضاعفين بذلك عدد الناقلات المزودة بهذه الأنظمة إلى ثلاثة أضعاف تقريباً. وهذه المبادرة لم تضمن لنا الامتثال للمعايير الدولية للانبعاثات وحسب، بل أسهمت كذلك في خفض التكاليف التشغيلية من خلال السماح باستخدام وقود اقتصادي أكثر كفاءة.

التدابير المتخذة لتحسين مستوى الاستفادة من الأسطول في عام 2023م



- استهداف رحلات الربط من الخليج الأمريكي مما يوفر أعلى استغلال للحد الأدنى من الصابورة المطلوبة للرحلات العائدة من الخليج الأمريكي.
- إعادة تحديد مواقع عمل سفن الخليج العربي - البحر الأحمر بشكل طبيعي إلى شحنات سيدي كرير - القارة البريطانية ورحلات الربط اللاحقة العائدة إلى الشرق.
- استئجار سفن من خارج منطقة الخليج العربي عندما يكون هذا الإجراء مجدياً من الناحية التجارية.

تطور أسطول ناقلات النفط الخام العملاقة التابعة لشركة البحرية للنفط



الجوائز والتكريمات



جائزة أفضل شركة شحن للعام

جوائز ذا ماريتايم ستاندرد (TMS) للعام 2023م

التكنولوجيا والتطوير

عملت البحري للنفط بالتعاون مع البحري لإدارة السفن على استحداث نظام جديد يهدف إلى رفع مستوى الشفافية وتعزيز الاستدامة في عملياتها، حيث نفذت الشركة لوحات رقمية تقدم معلومات مباشرة ومؤشرات حية لكل ناقلة نفط عملاقة تمتلكها الشركة. وتتماشى هذه الأداة المبتكرة مع التزام البحري بتقليل الانبعاثات الضارة للأسطول إلى الحد الأدنى، مع ضمان الامتثال للوائح والتنظيمات العالمية، وتعزيز مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وعلاوة على ذلك، فقد امتثلنا لتنظيمات الشحن الخاصة بمعايير مؤشر كثافة الكربون (CII) ومؤشر كفاءة استهلاك السفن الموجودة للطاقة (EEXI) الصادرين عن المنظمة البحرية الدولية. وتهدف تلك اللوائح إلى تقليل الانبعاثات الضارة للغازات الدفيئة الناتجة عن السفن، وذلك من خلال وضع معايير ومقاييس لكفاءة الطاقة. وعلى هذا النحو، فإن نظامنا الجديد لا يعكس التزام البحري بالاستدامة وحسب، بل ينسجم أيضاً مع تلك اللوائح من خلال أداة يمكن من خلالها المراقبة الفاعلة واتخاذ تدابير استباقية لتحسين التأثير البيئي للأسطول.

الاستدامة والصحة والسلامة والبيئة ورأس المال البشري

عززت شركة البحري للنفط استدامتها في عام 2023م من خلال مواصلة تحديث أسطولها واستبدال ناقلات النفط العملاقة القديمة التابعة لها. وقد أدى هذا إلى زيادة نسبة السفن المستوفية لأفضل المعايير البيئية المعتمدة ضمن أسطولنا إلى 34٪، وهو ما انعكس إيجابياً على الكفاءة البيئية للأسطول، وساهم في تحسين متوسط عمر الأسطول بنسبة 7٪. كما أتممنا خلال العام تركيب أنظمة تنظيف وتنقية غاز العادم على 4 ناقلات في أسطولنا بهدف التقليل من انبعاثات الكبريت والتخلص منها بصورة فعالة.

واصلت البحري للنفط كذلك التركيز على جذب وتطوير المواهب والكفاءات السعودية كاستراتيجية محورية، مستفيدة من برنامج البحري الشامل لتطوير الخريجين. وقد أصبح اثنان من خريجي البرنامج هذا العام موظفين بدوام كامل بعد استيفاء جميع المعايير المطلوبة. كما رحبنا مؤخراً بمشاركين اثنين جديدين في برنامج تطوير الخريجين، ويتوقع تخرجهما في عام 2024م. وتسعى هذه المبادرة الاستراتيجية إلى تطوير القوى العاملة في البحري للنفط بمهنيين سعوديين ذوي مهارات عالية، كما أنها تساهم أيضاً في تحسين معدل التوظيف ورفعته إلى أكثر من 40٪ تماشياً مع الأهداف الوطنية وسعياً نحو تعزيز بيئة عمل متنوعة وديناميكية.

نظرة مستقبلية

تواصل البحري للنفط التزامها بالتحسين المستمر لخدماتها التشغيلية من خلال التخطيط الاستراتيجي الدقيق والتنفيذ المحكم وتبني أحدث التقنيات والحلول المبتكرة لقيادة أعمال الشركة نحو مزيد من النمو والازدهار. وتشمل هذه المبادرات مزيداً من التحسين في أنظمة صيانة الأسطول الحالية، مما يمكن الشركة من المراقبة الدقيقة، وإدارة سرعة الأسطول، واستهلاك الوقود.

ومن الناحية التجارية، ستواصل شركة البحري للنفط تركيزها على تنويع محفظة إيراداتها عبر التوسع في عمليات السوق الفورية، وإبرام المزيد من عقود الشحن مع كبار المستأجرين، ومراقبة فرص تأجير السفن. إن الالتزام بتعظيم الاستفادة من الأسطول، وجعل الأولوية للمسارات التي تحقق مكاسب مرتفعة لهو أمرٌ جوهريٌّ وأساسيٌّ لتحسين العوائد المالية لأعمال الشركة.

وسنواصل في البحري للنفط التزامنا الراسخ بتحديث الأسطول من خلال الاستبدال الاستراتيجي للناقلات القديمة، وشراء سفن حديثة مستوفية لأفضل المعايير البيئية. وهذا التوجه لا يحسن كفاءة الأسطول والربحية وحسب، بل يخفض كذلك وبصورة كبيرة الانبعاثات الضارة للأسطول الشركة تماشياً مع أهداف البحري للاستدامة.

وفيما يخص رأس المال البشري، تلتزم البحري للنفط بتعزيز النمو المهني للمواهب والكفاءات السعودية في القطاع البحري التجاري، وتعمل بفاعلية على جذب الشباب السعودي للانضمام إلى فريق عملها. وفضلاً عن برنامج تطوير الخريجين، تركز الشركة أيضاً على استقطاب المزيد من الموظفين السعوديين، وتقدم لهم فرصاً للنمو والتطوير المهني في هذه الصناعة الديناميكية النشطة.

وأخيراً، فالسعي الدؤوب لتحقيق التميز في إدارة الجودة يقع في صميم عملياتنا وهو جوهر أعمالنا، إذ نضمن من خلاله تحقيق مستوى لا مثيل له من رضا العملاء، وهو ما سنواصل الاحتفاظ به على رأس أولوياتنا في السنوات القادمة.

تطوير القوى العاملة في البحري للنفط بمهنيين سعوديين ذوي مهارات عالية، كما أنها تساهم أيضاً في تحسين معدل التوظيف ورفعته إلى أكثر من 40٪ تماشياً مع الأهداف الوطنية وسعياً نحو تعزيز بيئة عمل متنوعة وديناميكية.